الأمم المتحدة
E/CN.6/2015/NGO/109
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الشبكة الدولية للنساء الليبراليات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* لقد أُصدر هذا البيان دون تحرير رسمي

290115 280115 14-65435X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

لقد حان الوقت، بعد عشرين عاما من منهاج عمل بيجين، لقيام إطار قانوني عالمي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة. ويمكن أخذ اتفاقية اسطنبول كمثال على ذلك.

وقد أصيبت الشبكة الدولية للنساء الليبراليات بالرعب من حقيقة أن العنف ضد المرأة والعنف العائلي لا يزالان احد أكثر الأشكال الواسعة الإنتشار لإنتهاكات حقوق الإنسان. ففي كل يوم تواجه النساء في جميع أنحاء العالم، ليس العنف المترلي فقط، ولكن العديد من الأشكال الأخرى للعنف، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجنسي في ظروف السلم وكذلك في ظروف الحروب والصراعات، والتحرش، والقتل "دفاعا عن الشرف".

وإدراكاً منها لهذا الواقع، فإن الشبكة الدولية للنساء الليبراليات ترحب بتقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، سعادة السيدة رشيدة مانجو، بشأن المسألة المتعلقة بمسؤولية الدولة في القضاء على العنف ضد المرأة على النحو الذي تم تقديمه به إلى الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتتفق الشبكة الدولية للنساء الليبراليات تماماً مع استنتاجات التقرير والتي تفيد بأنه لا بد للدول من إيجاد إطارٍ لتقييمٍ مزدوجٍ تقع بموجبه المساءلة، ليس فقط على مرتكبي العنف، ولكن أيضا على جميع أولئك الذين يفشلون في الحماية منه ومنعه.

كما ترحب الشبكة الدولية للنساء الليبراليات بالبيان الأخير للمقرر الخاص المقدم إلى إلى الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، والذي يشير بوضوح إلى الثغرات الموجودة في الإطار المعياري الدولي الحالي فيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة ، والقضاء عليه، والمعاقبة بشأنه.

ويولي هذا البيان اهتماماً خاصاً بهذه التغرات القائمة حاليا، وبالضرورة الملحة لحلها خاصة في ظل دخول اتفاقية اسطنبول بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه إلى حيز النفاذ مؤخراً.

وإذ تنظر إلى:

– أن الحرية من العنف هي من أبسط حقوق الإنسان، وبدونها تنتفي جميع الحقوق الأخرى

– أن مجلس أوروبا والدول الأعضاء فيه قرروا وقف نزعات العنف المستمرة عن طريق إبرام اتفاقية اسطنبول بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه والتي دخلت حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

وإذ تؤكد على حقيقة أن اتفاقية اسطنبول

– توفر تدابير عملية لمنع العنف وحماية الضحايا وملاحقة الجناة قضائياً.

– يمكن أن تؤدي إلى الأمان من الخوف والعنف، لأنها تشكل التشريعات والسياسات والممارسات في الدول الأعضاء بالفعل.

– إذا ما نفذت على نطاق واسع فستؤثر على دول خارج مجلس أوروبا لكي تتبنى المحتوى والنتائج المترتبة على هذه الاتفاقية.

وإذ تثني على

– الجهود الحالية والسابقة التي بذلها الليبراليون في جميع أنحاء العالم للقضاء على العنف العائلي والعنف ضد المرأة، ومنعه، مثل السيدة أونغ سان سو كيي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩١؛ والسيدة كابا فوفانا يايا فانتا، النائبة السابقة لرئيس الشبكة الليبرالية الأفريقية ومديرة شؤون المرأة بساحل العاج؛ واليزابيث سيدني (UK †2011)، أول رئيسة للشبكة الدولية للنساء الليبراليات وأحد مؤسسيها، وكثيرات غيرهن.

وبالإشارة الى البيانات المكتوبة والشفوية المقدمة من الشبكة الدولية للنساء الليبراليات والاتحاد التحرري العالمي إلى الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول هذا الموضوع.

وإذ تشير إلى

– القرار المعني بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة من خلال اتفاقية اسطنبول الصادرة عن مجلس أوروبا، والتي قدمتها الشبكة الدولية للنساء الليبراليات إلى المؤتمر الدولي الليبرالي التاسع والخمسين الذي عقد في روتردام (نيسان/إبريل ٢٠١٤) والتي اعتمدها المؤتمر الدولي الليبرالي بالإجماع، والذي دعا جميع القادة والبرلمانيين الليبراليين للعمل نحو إقامة اتفاقية عالمية كصك متكامل ونافذ المفعول لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

– البيان الخطي الصادر عن الشبكة الدولية للنساء الليبراليات (E/CN.6/2013/NGO/155) المقدم إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بشأن حالة المرأة في مناطق مختلفة من العالم.

– البيان الخطي الصادر عن الشبكة الدولية للنساء الليبراليات (E/CN.6/2014/NGO/59) المقدم إلى الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان "ينبغي أن تكون حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من تعميم التعليم الابتدائي"

– وإلى العديد من البيانات والقرارات السابقة الصادرة عن الشبكة الدولية للنساء الليبراليات والمقدمة إلى دورات لجنة وضع المرأة والاتحاد التحرري العالمي

تدعو

– إلى التوقيع على اتفاقية اسطنبول من قبل جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والتصديق عليها وتنفيذها،كخطوة أولى نحو تعزيز الإطار الإقليمي على المستوى العالمي

– تدعو الأمم المتحدة لإيجاد إطار قانوني عالمي لحقوق المرأة من أجل القضاء بفعالية على جميع أشكال العنف المترلي والعنف ضد النساء والفتيات، ومنعه، من خلال إدماج محتوى اتفاقية اسطنبول في الأطر القانونية الجديدة أو القائمة لحقوق المرأة بالأمم المتحدة،

– تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد تدابير تشريعية وطنية محددة ضد العنف المترلي والعنف ضد النساء والفتيات

– تدعو المجتمع الدولي للعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني والسياسيين الدوليين من أجل تنظيم حملات تثقيفية وتوعوية في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات مع التركيز بشكل خاص على التدابير الوقائية.

– تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إدماج حقوق الإنسان ضمن مناهج التعليم الابتدائي بحيث يتم غرس احترام حقوق الإنسان في نفوس الأطفال في سن مبكرة

– تدعو جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة للدخول في حوار واسع وإلى دعم عمل مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، ومنظمة المرأة بالأمم المتحدة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، للمساعدة في وضع اتفاقية عالمية شاملة للجميع تُعنى بالقضاء على العنف العائلي والعنف ضد النساء والفتيات ومنعه.